IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 01 -23

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-10-07)، تاريخ قبول النشر (2018-11-07)



الأسماء الحسنى

ضوابطها وأقسامها ودلالتها

اسم الباحث الأول: أ. د. صالح حسين الرقب [1] *

اسم الباحث الثاني: هيفاء أنور السكافي [1]

[1] اسم الجامعة والبلد: قسم العقيدة الإسلامية -كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: drsregeb11@hotmail.com

الملخص:

لقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات جميع أسماء الله تعالى الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، على الوجه اللائق بذات الله سبحانه وتعالى، وإثبات ما يتعلق بهذه الأسماء من أحكام ومقتضيات، وهذا البحث الموسوم(الأسماء الحسنى ضوابطها وأقسامها ودلالتها) يتضمن بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وأن مستندهم في إثباتها كتاب الله تعالى والسنة النبوية الصحيحة، وأنَّ الأسماء الإلهية وكلها حسنى قد تدل على صفات معنوية أو على صفات فعلية. وضابط معرفة أسماء الله تعالى الحسنى، وأنَّه يجوز الاشتقاق في أسماء الله تعالى بشرط تحقق ضابط الأسماء الحسنى. وبيان أنَّ دلالة الأسماء الإلهية على الذات والصفات تكون بالمطابقة، والتضمن، والالتزام. وبيان الأسماء الحسنى باعتبار ما تدلُّ عليه من الصفات والأفعال. كما يتضمن بيان أنَّ أقسام الأسماء باعتبار إطلاقها على الله تعالى تنقسم إلى أسماء مفردة ومقترنة ومزدوجة. وأقسام الأسماء الإلهية باعتبار طريق ثبوتها. وأقسام الأسماء الحسنى من حيث ورودها تابعة لغيرها أو متبوعة. كما تضمن هذا البحث أراء العلماء في عدد الأسماء الحسنى التي ثبتت في النصوص الشرعية وأنَّ إختلافهم في ذلك وفقاً لاختلافهم في ضابط الأسماء الحسنى.

كلمات مفتاحية: الأسماء الحسنى، ضوابطها، وأقسامها، ودلالتها.

Allah's Most Beautiful Names, controls, sections and their evidences

Abstract:

The people of the Sunna and the Jama'ah agreed to prove the names of Allah in the Holy Quran and ALSonaa with the face that is appropriate for the soul of Allah and to prove what is related to these name fromits verdicts and decisions.This good and marked research consist of believing of ALSonah and ALJamah of the names of God and their based to prove it AHoly Quran and ALsonah. All the names of God are good and it refers to moral and Actual adjectives. we can make derviation from the names of God if we chieve the control of the names of God knowing that denotation of this names for subjectivity and adjective. With appositeness and binding ness and their adjectives and actions.

Names of God divided to Singular and two-way also, Names of God divided to the way of validations or of it dependant or supervened. Also This research Consist of the opinion of the scientists in the numbers of names of God which contained Legality texts and their diffrences refer to control of the names of God.

Keywords: the names of God, Controls, sections, And their evidences.

المقدمة:

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهدٌ أنَّ لا إله إلا الله، وأشهدٌ أنَّ محمد عبده ورسوله. وبعد...

فلقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات جميع أسماء الله تعالى الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، على الوجه اللائق بذات الله سبحانه وتعالى، وإثبات ما يتعلق بهذه الأسماء من أحكام ومقتضيات، وهذا الإثبات مما تواتر نقله عن أئمة وعلماء أهل السنة والجماعة. ومن أدّلتهم ما جاء في الكتاب وصح في السنة من إضافة الأسماء لله، ومن تعداد تلك الأسماء، مثل قوله تعالى: **(وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ)** [سورة الأعراف: 180]، وقوله تعالى: **(قُلِ ادْعُواْ اللَّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)** [سورة الإسراء:110]، وقوله تعالى: {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**)** [سورة طــه: 8]، وقوله تعالى: **(هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)** [سورة الحشر:24]. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة وهو وتر يحب الوتر".[1]

وفي هذا البحث نبين مجمل معتقد السلف في أسماء الله تعالى، من حيث ضابط معرفة الأسماء الحسنى، ودلالة الأسماء على الذات، والصفات، والأفعال الإلهية، وأقسام الأسماء باعتبار إطلاقها على الله تعالى، وطريق ثبوتها، ومن حيث ورودها تابعة لغيرها أو متبوعة، وأخيراً ببيان أراء العلماء في عدد الأسماء الحسنى.

أهمية البحث:

إن من أهم ما ينبغي أن يهتم به الدارسون لموضوع أسماء الله الحسنى هو معرفة ضوابط هذه الأسماء، وأقسامها، وطريق ثبوتها، ذلك أنَّ هناك من عد الأسماء الحسنى واختلفت في تعيينها، وفي تحديد العلاقة التي تربط بين الأسماء والصفات الإلهية، كما اختلف في تحديد أقسام الأسماء الحسنى، وتحديد ما يصح وما لا يصح منها، وهذا واضح فيما يورده بعض أهل العلم في كتبهم، وممَّا يشيع على ألسنة الناس.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- بيان معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى، وضوابط معرفتها.

2- بيان أقسام أسماء الله تعالى باعتبار اطلاقها على الله سبحانه وتعالى، وأقسام الأسماء الإلهية باعتبار طريق ثبوتها، ودلالة الأسماء الإلهية على الذات والصفات.

3- معرفة آراء العلماء في عدد الأسماء الحسنى.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان: المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بجمع المعلومات من مصادرها، ومحاولة تحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة.

خطة البحث:

المبحث الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى.

المبحث الثاني: ضابط معرفة الأسماء الحسنى.

المبحث الثالث: دلالة الأسماء الإلهية على الذات والصفات بالمطابقة، والتضمن، والالتزام.

---

(1) صحيح البخاري، رقم 6843، كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحد، رواه مسلم، رقم 4836، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها.

المبحث الرابع: الأسماء الحسنى باعتبار ما تدل عليه من الصفات والأفعال.

المبحث الخامس: أقسام الأسماء باعتبار إطلاقها على الله تعالى.

المبحث السادس: أقسام الأسماء الإلهية باعتبار طريق ثبوتها.

المبحث السابع: أقسام الأسماء الحسنى من حيث ورودها تابعة لغيرها أو متبوعة.

المبحث الثامن: أراء العلماء في عدد الأسماء الحسنى التي ثبتت في النصوص الشرعية.

المبحث الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى

إنَّ معتقد أهل السنة والجماعة يقوم على الإيمان بأسماء الله تعالى التي وردت في القرآن الكريم، وصحيح السنة النبوية، ولا فرق بين أن يكون الاسم قد ورد في حديث متوتر أو أحاد؛ فأسماؤه سبحانه وتعالى توقيفية،[1][2] فالله تعالى هو الذي يسمي نفسه، ولا يسميه أحد من خلقه،[3] وهو الذي تكلم بهذه الأسماء، فأسماؤه منه، ومن سمَّى اللَّه تعالى بغير مَا سمَّى به نفسه، أو سمَّاه به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مبتدع ضال،[4] وهي كذلك تثبت الأسماء الإلهية بالإجماع.[5]

والأسماء الإلهية مترادفة باعتبار دلالتها على الذات؛ لأنها دلّت على شيءٍ واحد وهو الله سبحانه وتعالى، وأما باعتبار دلالتها على المعنى فهي متباينة، ومتباينة باعتبار دلالتها على الصفات؛[6] لأن لكلِّ اسم منها معنى يختلف عن معنى الأسماء الأخرى، فمثلاً من أسماء الله تعالى "الحكيم" و "الغفور"، فبالنظر لهذين الاسمين من ناحية الدّلالة، نجدهما يدُلّان على شيءٍ واحد وهو الله تعالى، فهما بهذا يكونا مترادفان بالدّلالة، وبالنظر إلى هذين الاسمين من ناحية المعنى، فنجدهما مختلفين، فيكونا متباينين بالمعنى. وأسماؤه وتعالى ليست محدثة مخلوقة، كما يزعم الجهمية والمعتزلة.[7]

وهناك من ظن أن من لوازم القول بقدم الأسماء أنها غير مشتقة، فمثلاً: قالوا إنَّ اسم الله تعالى غير مشتق؛[8] لأنَّ الاشتقاق يستلزم مادة يُشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق، **فيُقال لهم:** إن أريد بالاشتقاق أن

---

(1) وقد خالفت بعض الفرق في ذلك: "فجوزه [أي تسمية الله تعالى بما لم يرد في النص] المعتزلة مطلقاً، ومال إليه بعض الأشاعرة، كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وتوقف إمام الحرمين الجويني، وفصَّل الغزالي فجوز إطلاق الصفة، وهي ما دل على معنى زائد على الذات، ومنع إطلاق الاسم، وهو ما يدل على نفس الذات." السفاريني، لوامع النوار البهية(125/1).

(2) قال الخطابي: "ومما يدخل في أحكامه ويتعلق به من شرائط – أي الأسماء والصفات– أنه لا يتجاوز فيها التوقيف ولا يستعمل فيها القياس،" شأن الدعاء(111/1)، وانظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (7/5)، ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1)، السفاريني، لوامع النوار البهية(124/1).

(3) انظر: ابن حزم، المحلى(49/1)، ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1).

(4) الأصبهاني، أبو القاسم، الحجة في بيان المحجة، بتصرف(160/1،159).

(5) وهذا مما يجب ملاحظته وهو أن السلف قد نُقل عنهم أن باب الأسماء توقيفي، ولكنهم أثبتوا أسماء قد ثبتت بالإجماع، وهذا إذا توفرت فيها ضوابط الأسماء الحسنى، انظر: ابن منده، التوحيد(14/2)، البيهقي، الأسماء والصفات(1/ 16)، الخطابي، شأن الدعاء(111/1)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(216/2)، ابن حزم، المحلى(49/1)، ابن حجر، فتح الباري(217/11).

(6) انظر: القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني(ص:75)، ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1).

(7) "وليس كما يزعم الجهمية والمعتزلة أن أسماء الله تعالى مخلوقة، وأن الله تعالى كان ولا اسم له ثم أحدث أسماءه، وأن أسماؤه تعالى مستعارة، كما يكون الشخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص، ولا تنقص، وهذا يعني أن الله تعالى كان مجهولاً كشخص مجهول، لا يهتدي لاسمه، ولا يدرى ما هو، حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم، فأعاروها إياه من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق." الدارمي، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد(185/1)، وانظر: ابن بطة، الإبانة الكبرى(325/4)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(240/2)

(8) وهم السهيلي وابن العربي كما نقل عنهم ابن القيم، انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(22/1).

الاسم يستلزم مادة، وأنه مستمد من أصل آخر فهذا معنى باطل، فإنَّ من قال أنَّ اسمه تعالى مشتق لم يريدوا هذا المعنى،[1] وإنما أرادوا أنَّ الاسم يدل على صفة له تعالى وهي الإلهية؛ فإن لفظ الجلالة "الله" كسائر أسمائه الحسنى تدلُّ على صفات، فالعليم والقدير والسميع والبصير، هي أسماء مشتقة من مصادرها، وهي قديمة، والقديم لا مادة له، فما يُقال عن هذه الأسماء يُقال عن لفظ الجلالة،[2] والله تعالى لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه، وأسماؤه تعالى داخلة في مسمى اسمه، فليست هي غير الإله،[3] وليست هي نفس الإله، بل هو إله واحد له الأسماء الحسنى والصفات العلى،[4] ودليله قوله تعالى: **[أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسماءُ الْحُسْنَى]** [الإسراء:110]، فالمراد أن أي اسم سميتموه به من أسماء الله تعالى إما الله وإما الرحمن فله الأسماء الحسنى، أي فللمسمى سبحانه الأسماء الحسنى فالضمير في (له) يعود إلى المسمى.[5]

ويعتقد أهل السنة أن هذه الأسماء أعلام وأوصاف معاً،[6] "فكل اسم من أسمائه يدلُّ على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كالعليم يدل على الذات والعلم، والقدير يدل على الذات والقدرة،"[7] والوصف بها لا يُنافي العلَميَة،[8] يقول ابن القيم: "أن أسماءه عز وجل الحسنى هي أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية، بخلاف أوصاف العباد، فإنها تنافي علميتهم، لأنَّ أوصافهم مشتركة، فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى".[9]

وأسماؤه تعالى كلها حسنى، والحسنى في اللغة هي جمع الأحسن، لا جمع الحسن، فالحسن جمعه حِسان وحَسَنَةٌ، فأسماء الله تعالى كلها حسنى، أي: أحسن الأسماء، وهو مثل قوله تعالى:**﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾** [الروم: 27] أي: الكمال الأعظم في ذاته وأسمائه ونُعُوته؛ فلذلك وجب أن تكون أسماؤه أحسن الأسماء، وليست حسنةً فقط، وكم بين الحَسَنِ والأحسن من التفاوت العظيم عقلاً، وشرعاً، ولغةً، وعُرفاً؛[10][11] ولذا فإن الثناء يتعلق بأسماء الله تعالى الحسنى لِما تضمنت

---

(1) فالمراد بالاشتقاق أن الأسماء ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو اعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة، وقول النحاة إن الفعل أخذ منه الأسماء فهو بنفس المعنى السابق لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولاً ثم اشتقوا منها الأفعال، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنما هو اشتقاق تلازم، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى، انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(22/1،23)، بتصرف.

(2) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(22/1).

(3) "ومنشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجملة محتملة لمعنيين صحيح وباطل، فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها، .....وبلاء القوم من لفظة الغير فإنه يراد معنيين، أحدهما: المغاير لتلك الذات المسماة بالله، وكل ما غاير الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار فلا يكون إلا مخلوقاً، ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا خرجت عنها، فإذا قيل علم الله وكلام الله غيره بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام كان المعنى صحيحاً، ولكن الإطلاق باطل،.....وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون أسماؤه تعالى غيره، وهي مخلوقة"، ابن القيم، بدائع الفوائد(17/1،18).

(4) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (17/1).

(5) انظر: ابن القيم، المصدر السابق (5/3).

(6) ابن القيم، مدارج السالكين(51/1)، بتصرف، وانظر: السفاريني، لوامع الأنوار البهية(121/1).

(7) ابن تيمية، مجموع الفتاوى(334/13).

(8) الاسم في حق البشر مجرد من الوصفية عندما يسمى حال الولادة؛ لأن وجود الوصف وتحققه فيه مستقبلاً يكون مجرد احتمال، فمثلاً: إذا سمي شخص "سعيد" فإن هذا علم مجرد عن الوصفية، ولا يُدرى إن كانت ستقع أو لا، انظر: أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة (ص: 79)، وهذا يبطل "زعم المعتزلة أن الله تعالى كان أزلياً بلا اسم ولا صفة، فلما أوجد الخلق، وضعوا له الأسماء والصفات،..... فهو خطأ فاحش،.... وهذا القول أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن؛ لإشعاره بالاحتياج للغير." السفاريني، لوامع النوار البهية(119/1).

(9) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (162/1).

(10) "وليست كالأعلام الجامدة التي لم توضع باعتبار معناها، كما يزعم المعتزلة،" الذهبي، العرش(32/1).

(11) انظر: القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني(ص:75)، ابن القيم، بدائع الفوائد(163/1،164)، السفاريني، لوامع النوار البهية(119/1)، ابن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (7/ 228)، وإيثار الحق على الخلق في رد الخلافات (ص:174).

معانيها من صفات الكمال ونعوت الجلال،[1] وحتى الأسماء التي تطلق عليه سبحانه وتعالى باعتبار الفعل، –نحو الخالق والمحيي والمميت– هي أسماء حسنى؛ لأن أفعاله سبحانه وتعالى كلها خير محض لا شر فيها؛ لأنه لو فعل الشر لاشتق له منه اسم، ولم تكن أسماؤه كلها حسنى، وهذا باطل؛ فالشر ليس إليه، ولا يدخل في صفاته، ولا يلحق ذاته، ولا يدخل في أفعاله، ولا يضاف إليه فعلاً ولا وصفاً، وإنما يدخل في مفعولاته.[2]

وأهل السنة والجماعة لا يتعرضون لمعاني تلك الأسماء بالتحريف والتعطيل– كما هو عند المبتدعين من أهل الكلام–؛ لأنه من الإلحاد المنهي عنه في قوله تعالى: **﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾** [الأعراف:180]، ويؤمنون كذلك بما تقتضيه تلك الأسماء من الآثار في الخلق والأمر، فالأسماء الحسنى لها تعلق بجميع الكائنات، وترتبط بجميع الحادثات، ولها حق من الشهود والعبودية، وتسري هذه الآثار في الخلق والأمر، والعالم العلوي والسفلي، والظاهر والباطن، ودار الدنيا ودار الآخرة، فمثلاً: "السميع" هو اسم من أسماء الله الحسنى، والواجب إثباته، وإثبات صفة السمع، وإثبات الحكم – أي الفعل–، وهو أن الله يسمع السر والنجوى، وإثبات المقتضي والأثر، وهو وجوب خشية الله تعالى، ومراقبته، وخوفه، والحياء منه،[3] وما يترتب عليها من الأحكام،[4] فالأسماء الحسنى لها تعلق في الوجود خلقاً وأمراً؛ فالعالم بما فيه هو بعض آثارها ومقتضياتها، فكل اسم من أسمائه سبحانه وتعالى له صفة خاصة، وكل صفة لها مقتضي، وهو الفعل، ويكون إما لازماً، أو متعدياً، ولذلك الفعل تعلق بمفعول هو من لوازمه، وهذا يكون في الخلق والأمر، والثواب والعقاب، وكل ذلك هو من آثار الأسماء الحسنى وموجباتها.[5] والأسماء الحسنى لا بد من ظهور أثرها، ولا بد من وجود ما يتعلق بها؛ ولذا اقتضت حكمة الله تعالى إنزال آدم وحواء من الجنة ليظهر مقتضى أسمائه وصفاته فيهما وفي ذريتهما، فلو تربت الذرية في الجنة لفاتت آثار هذه الأسماء وتعلقاتها، والكمال الإلهي يأبى ذلك فإنه الملك الحق المبين؛ والملك هو الذي يأمر وينهي ويكرم ويهين ويثيب ويعاقب ويعطي ويمنع ويعز ويذل؛ ولذا أنزل الله تعالى الأبوين والذرية إلى دار تجري عليهم هذه الأحكام.[6]

وأسماء الله تعالى تتفاضل،[7] فإنَّ الرحمة التي هي مقتضى اسم الرحيم تفضل الغضب، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**لَمَّا قَضَى اللَّهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»،[8] والتفاضل من وجهين: **أحدهما:** أن بعض الصفات أفضل من بعض وأدخل في كل الموصوف، فمن المعلوم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك؛ لكن الله تعالى لا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض؛ ولهذا في الحديث: «**لَقَدْ كِدْتَ، أَوْ كَادَ، أَنْ يَدْعُوَ بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ**»،[9] فتفاضل الأسماء

---

(1) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (193/2).

(2) ابن القيم، المصدر السابق، بتصرف(163/1)، ومبدأ الخطأ في ذلك أن سائر الفرق لم يفرقوا بين الفعل والمفعول وقال ابن القيم للدلالة على خطئهم: "وفرق بين الفعل والمفعول، فالشر قائم بمفعوله المباين له، لا بفعله [أي الشر لا يقوم بفعل الرب تعالى] الذي هو فعله، فتأمل هذا فإنه خفي على كثير من المتكلمين وزلت فيه أقدام،" ابن القيم، المصدر السابق (164/1).

(3) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين(2/ 72)، الموسوعة العقدية–الدرر السنية، بترقيم الشاملة آلياً، بتصرف(374/1).

(4) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (2/ 72)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:26).

(5) انظر: ابن القيم، المصدر السابق(418/1).

(6) ابن القيم، شفاء العليل، بتصرف(ص242).

(7) وهذا مخالف لقول المبتدعين: "القديم لا يتفاضل، وهو من جنس قول الجهمية والمعتزلة،" ابن تيمية، مجموع الفتاوى(168/17)، "وإنما شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها، وذلك يرجع إلى نفي الصفات،" ابن تيمية، مجموع الفتاوى(212/17).

(8) [البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} [الروم:27]، ح3194].

(9) [ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، ح29362]، علق عليه عبد الرحمن الحازمي أنه لم يقف عليه إلا في المصنف وحكم عليه أن حديث مرسل رجاله ثقات، انظر: زوائد مصنف أبي شيبة على الكتب الستة (ص201).

والصفات من الأمور البينات، **والثاني:** أن الصفة الواحدة قد تتفاضل، فالأمر بمأمور يكون أكمل من الأمر بمأمور آخر، والرضا عن النبيين أعظم من الرضا عمن دونهم، فكما أن أسماءه وصفاته متنوعة، فهي أيضا متفاضلة، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع مع العقل،[1] قال تعالى: **﴿ورحمتي وسعت كل شيء﴾** [الأعراف: 156]، وقال تعالى: **﴿ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما﴾** [غافر: 7]. وغيرها كثير، والسنة النبوية حافلةٌ في ذكر ذلك، ومن ذلك: دعاؤه صلى الله عليه وسلم في السجود: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك...**»[2]، ومعلوم إن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه، وكما أنَّ صفة الرحمة، أفضل من صفة الغضب، ولذلك كان لها الغلبة والسبق.

وأسماء الله تعالى التي تطلق عليه سبحانه وتعالى وعلى عباده –كالحي والسميع والعليم ونحوها– حقيقة فيهما،[3] وهو الصواب من قول أهل السنة والجماعة،[4] واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجها عن كونها حقيقة فيهما، وللرب تعالى منها ما يليق بجلاله، وللعبد منها ما يليق به،[5][6] فإثباتها لله تعالى لا محذور فيه بوجه، بل نثبت له هذه الأسماء على وجه لا يشبه فيه خلقه، فإنَّ شرط صحة إطلاقها حصول معانيها وحقائقها للموصوف بها،[7] فمذهب أهل السنة والجماعة يقوم أساساً على نفي التشبيه، والبعد عن التعطيل، فلو كانت أسماء الله تعالى وصفاته مجازًا لكان يجوز أنَّ يقال: إنَّ اللَّه ليس بحي، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ونحو ذلك،[8] ولكن يجب ملاحظة أن أسماء الله تعالى–مثل العليم والقدير والرحمن والرحيم– قد تطلق ويراد بها الدلالة على صفات الرب جل وعلا، وعندما تطلق ويراد بها هذه الصفات الخاصة بالله تعالى، فلا يجوز أن يُسمَّى به سِواه، وهذا ثابت بإجماع أهل السنة والجماعة، كما نقله ابن عبد البر،[9] وقد اختلف أهل السنة في تسمية الله تعالى، ووصفه بأوصاف الكمال والمدح بما لم يرد نص بجوازه ولا منعه، فأجازه طائفة، ومنعه آخرون إلاَّ أن يردَ به من نص كتاب الله، أو سنة، أو إجماع،[10] والمذهب المختار أنَّ الأشياء لا يحكم فيها بتحليل، ولا تحريم، ولا إباحة، ولا غير ذلك؛ قبل ورود الشرع.[11]

انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى(211،212/17). (1)

[مسلم: صحيح مسلم، كتاب الصلاة / باب ما يقال في الركوع والسجود، ح222]. (2)

انظر: القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني(34/1). (3)

(4) "فمن نفاه عنه لإطلاقه على المخلوق ألحد في أسمائه، وجحد صفات كماله، ومن أثبته له على وجهٍ يماثل فيه خلقه فقد شبهه بخلقه، ومن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أثبته له على وجهٍ لا يماثل فيه خلقه بل كما يليق بجلاله وعظمته فقد برئ من فرث التشبيه ودم التعطيل، وهذا طريق أهل السنة،" القحطاني، شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة(65/1).

(5)"قالت طائفة من المتكلمين هي حقيقة في العبد مجاز في الرب، وهذا قول غلاة الجهمية، وهو أخبث الأقوال، وأشدها فساداً، الثاني: مقابله وهو أنها حقيقة في الرب مجاز في العبد، وهذا قول أبي العباس الناشئ،" ابن القيم، بدائع الفوائد(164/1).

انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(164/1). (6)

انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(165/1). (7)

ابن تيمية، مجموع الفتاوى، بتصرف(197/5). (8)

انظر: ابن تيمية، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية(ص:129). (9)

(10) وهناك أقوال أخرى في المسألة، فمنهم من قال إنها على الإباحة، ومنهم من قال بالتحريم، ومنهم من توقف، انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية(449/1،450).

انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج(91/2). (11)

المبحث الثاني: ضابط معرفة الأسماء الحسنى.

لقد ذكر بعض أهل العلم شروطاً وضوابط لمعرفة الأسماء الحسنى؛ بالرغم من اعتقادهم أنَّها توقيفية، ولكنَّ جمهور علماء المسلمين من السلف والخلف يرون جواز الاشتقاق في الأسماء الحسنى، ولكن بشروط،[1] وخالفوا بذلك الذين لم يجوزا الاشتقاق مطلقاً،[2] وخالفوا كذلك المتساهلين الذين جوزوا الاشتقاق بلا ضوابط،[3] وقد ذكر بعض العلماء ضوابط الأسماء الحسنى، فقال ابن منده: "أسماء الله عز وجل الحسنة التي تسمى بها، وأظهرها لعباده للمعرفة والدعاء والذكر،"[4] وأفضل ما قيل في الضوابط هو ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: "ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله تعالى بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها، والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، وهي في نفسها صفات مدح، والأسماء الدالة عليها أسماء مدح."[5]

وما ذكره شيخ الإسلام هو أصحُّ ما ورد في تحديد ضابط السماء الحسنى **لأمور** عدة، **وهي:**

1- أنَّه موافق للنص الشرعي، فقوله في التعريف: "هي التي يُدعى بها،" مأخوذ من قوله تعالى: **﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾**[6]، فإنَّه يجب أن يُفرق بين أن يدعى بالأسماء، وبين الإخبار بها عن الله تعالى، فإنَّه إذا دعي فلا يدع إلا بالأسماء الحسنى.[7]

2- أنَّ قوله: "هي التي وردت في الكتاب والسنة،" قد دلَّت عليه الآية الكريمة فالألف واللام في **﴿الأَسْمَاءُ﴾** هي للعهد، فالمعنى أنَّ هذه الأسماء معهودة معروفة، وهذا لا سبيل إليه إلاَّ النصوص الشرعية، أو دلالتها،[8] وأسماؤه تعالى لا يقوم غيرها مقامها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب، فله من صفة الإدراكات العليم الخبير، دون العاقل الفقيه، فهي لا تطلق عليه،[9] ولا يجوز بحال أن يدخل في أسماء الله تعالى ما ليس منها؛ لأنَّه من الإلحاد المنهي عنه تسمية الله تعالى بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة.[10]

3- قوله: "وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها،" قد دلَّ عليه قوله تعالى: "الحسنى"، فالمعنى أي البالغة في الحسن كمالها؛ ولذا فما كان مسماه يدلُّ على كمال ونقص فلا يدخل في الأسماء الحسنى؛ ولهذا لا يسمَّى الله تعالى بالمتكلم مع أنَّ الله يخبر بأنَّه متكلم، ويوصف بذلك، فأسماؤه تعالى هي من الكمال المطلق فقط، فلا تتضمن كمالاً ونقصاً في حال دون حال، فأسماؤه تعالى أحسن الأسماء وأكملها، وليس في الأسماء أحسن منها.[11]

4- إنَّ هذا الضابط قد ورد فيه شروط الأسماء الحسنى، وهي:-

أ- **أنَّ تكون توقيفية:** وهي أن ترد الأسماء بنص من القرآن الكريم أو السنة بذلك الاسم، وإذا كانت الأسماء الإلهية مشتقة من الصفات والأفعال الإلهية، لابد من توافق هذا الاشتقاق مع نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية، **وأن يقتضي الاسم المدح**

---

(1) انظر: ابن منده، التوحيد (205/2)، الخطابي، شأن الدعاء (96/1)، الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى (27/1)، البيهقي، الأسماء والصفات (22/1)، الأصبهاني، أبو القاسم، الحجة في بيان المحجة (139/1)، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(380،381/2)، ابن حجر، فتح الباري(217/11).

(2) مثل ابن حزم، انظر: المحلى(50،51/1).

(3) مثل ابن العربي، انظر: أحكام القرآن(343/2).

(4) ابن منده، التوحيد(14/2).

(5) ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية (ص: 31).

(6) انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:38).

(7) انظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح(8/5).

(8) انظر: المحلى، ابن حزم (50/1)، وقد ذكر دلالة هذا الضابط الدكتور التميمي، انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:38).

(9) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(168/1).

(10) انظر: البغوي، معالم التنزيل(307/3)، ابن حجر، فتح الباري(221/11)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:43).

(11) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين(3/ 384)، بدائع الفوائد(168/1)، العثيمين، شرح العقيدة السفارينية(162/1).

والثناء، وقد وردت آيات كثيرة تحرِّم الخوض في الغيبيات عند عدم وجود الدليل الشرعي، وهذا التحريم والتحذير يدخل فيه باب أسماء الله تعالى، وهذا مثل قوله تعالى: **﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾** [البقرة: 255]، وقوله تعالى: **﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾**[الإسراء:36]، وقوله تعالى: **﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾** [الأعراف:33].(1)

ب- **أن يتضمن الاسم المدح والثناء بنفسه بدون متعلق أو قيد:** وهذا حتى يصحَّ إطلاقه على الله تعالى، وهذا لخاصية باب الأسماء، فهو أخصُّ من باب الصفات وباب الإخبار،(2) فباب الأسماء والصفات يشتركان في أنَّه لابد أن يرد فيها نص، ولكنَّ هذا القيد يميز به باب الأسماء عن الصفات، فالصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل في أسمائه، بل يطلق عليه من هذه الصفات ما يدلُّ على الكمال، وهذا كالفاعل والصانع فلا تدخل في أسمائه، ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق؛ لأنَّها لا تدلُّ على الكمال بنفسها بل هي منقسمة إلى كمال ونقص؛(3) ولذا لا يجوز إطلاقه إلا مقيداً من باب الإخبار، قال الإمام ابن القيم موضحاً لهذا الفرق: "أنَّه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدًا أن يشتق له منه اسمٌ مطلقٌ، كما غلط فيه بعضُ المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى: المضل، الفاتن، الماكر، تعالى الله عن قوله؛ فإنَّ هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعالٌ مخصوصةٌ معينةٌ، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة،"(4) وممَّا يدلُّ على هذا القيد أنَّ الله تعالى أطلق على نفسه أسماء مثل: "السميع،" و"البصير،" وأوصافاً، مثل: "السمع،" و"البصر،" وأخبر كذلك عن نفسه بأفعالها، قال تعالى: **﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾** [المجادلة:1]، وقال تعالى: **﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾** [آل عمران: 15]، فاستعملها في تصاريفها المتنوعة، مما يدلُّ على أنَّ مثل ذلك يجوز إطلاقه عليه في أي صورة، وكذلك أطلق على نفسه سبحانه وتعالى أفعالاً مثل: "الصنع،" و"الفعل،" ونحوها، قال تعالى: **﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾** [النمل: 88]، وقال تعالى: **﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾** [هود:107]، فهنا وصف نفسه تعالى بأفعال لكنَّه لم يتسم بها، ولم يصف نفسه بها، فوجب الوقوف فيها على ما وردت عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم،(5) وهذا يشمل الأسماء المفردة كالغفور والرحيم، والفتاح، العليم، والأسماء المركبة: كأحسن الخالقين، وخير الرازقين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدِّين، وأحسن الخالقين، وجامع النَّاس ليوم لا ريب فيه، ومقلِّب القلوب، وغير ذلك ممَّا ثبت في الكتاب والسنَّة، وثبت في الدُّعاء بها بإجماع المسلمين،"(6) **وبمراعاة هذا الضابط يتبين** أنَّ أسماء الله الحسنى لا تنحصر في تسعة وتسعين اسماً، فلا ينكر على من بلغ بها المئات، إذا التزم هذا الضابط، وتتضح هذه الكثرة إذا اعتبرنا الأسماء المتقاربة في لفظها ومعناها، مثل: الملك والمليك ومالك يوم الدين، ومن هذا الكبير والأكبر، والكريم والأكرم، والعلي والمتعال، وكذا إذا اعتبرنا اختلاف الأسماء باعتبار المضاف إلى اسم الرب كرب العالمين، ورب العرش العظيم ورب السماوات والأرض، وكذا اختلاف المضاف إلى أفعل التفضيل كخير الناصرين، وخير الغافرين، وخير الراحمين، فكل هذا ونحوه ينطبق عليها الضابط

---

(1) انظر: شأن الدعاء(111/1)، وانظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (7/5)، ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1)، السفاريني، لوامع النوار البهية(124/1)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:44).

(2) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية(125/1)، ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات (ص:174)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:39).

(3) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(161/1).

(4) ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1).

(5) انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:50،51).

(6) ابن تيمية، مجموع الفتاوى(383/2).

المتقدم.[1] وهذا مذهب جمهور العلماء من السلف الذين كانوا وسطاً بين المتساهلين والمتحجرين، وقد زاد من تشدد في باب الأسماء **بعض الضوابط**، وهي:-

أ- علمية الاسم، واستيفاء العلامات اللغوية: والمراد بذلك أن يرد الاسم في النص مراداً به العلمية، ومتميزاً بعلامات الاسمية المعروفة في اللغة؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب، والخطاب يكون على ما يعرفون من قواعد وأصول،[2] والدليل على هذا الشرط مأخوذ من قوله تعالى: **﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾** [الأعراف:180]، ووجه الاستدلال أنَّه سبحانه قال: ولله الأسماء، ولم يقل: ولله الأوصاف الحسنى، أو فله الأفعال الحسنى، وشتان بين الأسماء والأوصاف عند سائر العلماء، فالوصف لا يقوم بنفسه وإنّما يقوم بموصوفه، والفعل لا يتم إلاَّ بفاعله؛ إذ لا يصحُّ أن نقول: الرحمة استوت على العرش، وغير ذلك من الصفات فهذه كلُّها أوصاف لا تقوم بنفسها بخلاف الأسماء الدالة علي المسمى الذي اتصف بها،[3] وأصحاب هذا القول ردَّوا قول كثير من العلماء ممن أدرج بعض الأسماء المشتقة؛ لأنَّ هذا -وفق رأيهم- يعارض ما اتفق عليه السلف الصالح في كون الأسماء الحسنى توقيفية، ومثال هذا تسمية الله عز وجل بالمعز المذل، المبديء المعيد، الضار النافع، المميت، الباعث، الباقي العدل، المحصي، المقسط المغني، فقد ردُّوا هذه الأسماء لأنَّه لم ينطبق عليها الشرط، وهو ورود النص بعلمية الاسم.[4]

ب- إطلاق الاسم دون إضافة أو تقييد: وهذا الشرط قد عدّه أصحاب هذا القول من الشروط الأساسية اللازمة لإحصاء الأسماء الحسنى، فأوجبوا أن يرد الاسم في سياق النص مفرداً مطلقاً دون إضافة مُقَيِّدة، أو قرينة ظاهرة تحد من الإطلاق، ودليلهم على ذلك أنَّ الاسم يجب أن يفيد المدح والثناء على الله تعالى بنفسه، والإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال على قدر ما أضيف إليه الاسم أو قيد به، وبذلك لم يعتبروا الأسماء المضافة من الأسماء الحسنى مثل أرحم الراحمين.[5] ولكنَّ هذا الشرط ليس بلازم، يقول الدكتور عمر الأشقر في معرض ردّه على من أخرج الأسماء المضافة من دائرة الأسماء الحسنى لله تعالى: "لا يجوز استثناء الأسماء المضافة من دائرة أسماء الله الحسنى إذا وردت في الكتاب والسنة، فلا يقر من أخرج من أسمائه تبارك وتعالى: عالم الغيب والشهادة، ومالك الملك، وبديع السماوات والأرض، ونور السماوات والأرض، وغافر الذنب، وعلام الغيوب، وفاطر السماوات والأرض؛ إذ لا حجة لهؤلاء إلاَّ أنَّ هذه الأسماء مضافة، وهذه ليست بحجة، فما الإشكال في أن تكون أسماء الله مضافة؟ "[6]

المبحث الثالث: أقسام الأسماء باعتبار إطلاقها على الله تعالى

تقسم الأسماء الإلهية باعتبار إطلاقها على الله تعالى إلى عدة أقسام، وهي:

أولاً: الأسماء المفردة:

الأسماء المفردة هي التي تطلق على الله تعالى بدون إضافة مقترنة، بل على سبيل الإطلاق، "وضابطها ما يسوغ أن يطلق عليه مفرداً،"[7] وهي غالب الأسماء الحسنى، وهذه الأسماء تطلق مفردة، وتطلق مقترنة بغيرها كذلك، مثل: القدير،

---

(1) انظر: موقع الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك. https://sh-albarrak.com/ .

(2) أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة (ص:74)، بتصرف.

(3) المصدر السابق (ص:77)، بتصرف.

(4) انظر: الرضواني، أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة (ص:82،83).

(5) انظر: المصدر السابق (ص:89،90).

(6) الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة(ص 62).

(7) التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:327).

والسميع، والبصير، والعزيز، والحكيم، وهذه يسوغ أنْ يُدعى بها مفردًا ومقترناً بغيره، وكذلك في الثناء عليه، والخبر عنه بها، فيسوغ الإفراد والجمع.[1]

ثانياً: الأسماء المقترنة:[2]

الأسماء المقترنة هي الأسماء التي فيها ذكر للشر، وهذه لا تذكر إلا مقرونة بما يقابلها في المعنى، فيصبح الاسمان بمثابة الاسم الواحد، الذي يدل بمجموعه على غاية الكمال، فهذه لا تطلق إلا مقترنة، وإذا ذكرت مفردة فيجب أن تطلق مقيدة، مثل: "الضار[3] النافع،" "المعطى المانع،" "المعز المذل،" فهنا ذكرت مقرونة، ومثال ذكرها مقيدة، قوله تعالى: **﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾** [السجدة:22]،[4] "وضابطها أن يكون الاسم مما لا يُطلق على الله تعالى بمفرده بل مقروناً بمقابله،[5] والسبب في عدم جواز إطلاقها مفردة أن كل ما خلقه الله تعالى مما فيه شر جزئي إضافي ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك، مثل إرسال موسى عليه السلام إلى فرعون، فإنه حصل به التكذيب من فرعون والهلاك له وقومه، وذلك شر بالإضافة إليهم، لكن حصل به من النفع العام للخلق، ولذا لا تطلق هذه الأسماء إلا مقترنة لتدل على هذه الحكم العظيمة،[6] فهي وإن تعددت فهي جارية مجرى الاسم الواحد، ولذا لا ترد مفردة، بل تطلق مقترنة بمقابلها، ففي أسماء الله تعالى: المانع، والضار، والمنتقم، لا يجوز أن تفرد عما يقابلها، فإنها مقرونة بالمعطي والنافع والعفو، فهو "المعطي المانع،" "الضار النافع،" "المنتقم العفو،" "المعز المذل؛" لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية، وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعاً، ونفعاً وضراً، وعفواً وانتقاماً، فأسماؤه تعالى هي أحسن الأسماء وأكملها، وتدلُّ على أكمل الصفات، والكمال في هذه الأسماء هو اقتران كل اسم من هذه بما يقابله، وأمَّا أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يجوز، فلو قلت: يا مذلّ، يا ضار، يا مانع، وأخبرت بذلك عنه سبحانه وتعالى لم تكن مثنياً عليه، ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها، فهذه الأسماء تجري مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض،[7] فمثلاً: اسم الضار عند الإفراد لا يصحُّ أن يُقال أنَّه من أسماء الله تعالى، بل يجب ضمه إلى النافع، فيكون الاسمان معاً كالاسم الواحد المركب من كلمتين، مثل: عبد الله، وبعلبك، فلو نطقت بالضار وحده لم يكن اسماً لذلك المسمى به، وعند الإقران يكون معناه مالك الضر والنفع، وذلك في معنى مالك الأمر كله، ومالك الملك، وهو في معنى قوله تعالى: **﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**[آل عمران:26]، وهو في معنى القدير على كل شيء، فميزان الأسماء الحسنى يدور على المدح بالملك أولاً، وأن يدل هذا المدح والثناء استقلالاً، أي بمجرد ذكر الاسم ينطلق الذهن إلى معنى الكمال دون تقييد ولا شرح، وكل اسم دل على هذين الأمرين فهو صالح دخوله فيها، والضار النافع يرجع إلى ذلك.[8]

---

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد، بتصرف(167/1).

(2) ويجب هنا أن يلاحظ أن بعض العلماء أطلق على الأسماء التي لا تطلق إلا بما يقابلها –مثل: المعطي المانع– الأسماء المقترنة غالباً، وفي بعض الأحيان أطلقوا عليها الأسماء المزدوجة، انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(167/1)، وبعض المعاصرين أطلق عليها الأسماء المزدوجة، وأطلق على الأسماء التي تقرن ببعضها فتفيد معنى زائداً اسم الأسماء المقترنة، انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص: 327)، ولكن سيتم اعتماد الرأي الأول كون المتقدمين أكثروا من استخدامه.

(3) إن اسم الضار النافع لم يرد في القرآن الكريم، ولا في حديث متفق على صحته، فمن لم يتحقق عنده الإذن فيه، ولم يصح عنده الحديث الوارد فيه لم يدخله في الأسماء الحسنى، انظر: ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص:174).

(4) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، بتصرف(ص:51).

(5) انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى(ص:327).

(6) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، بتصرف(ص:51).

(7) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (167،168/1).

(8) انظر: ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات (ص:174).

ويلحق بالأسماء المقترنة الأسماء المتقابلة وهي التي يلزم ذكرها مع بعضها حتى يتم المعنى، مثل: اسم "الأول،" فإذا ذكر هذا الاسم يلزم أن نقرن معه "الآخر،" وكذا "الظاهر" و"الباطن،" فكما يظهر في هذه الأسماء أن المتقابل منها متلازم حتى يكتمل المعنى.[1]

ثالثاً: الأسماء المزدوجة:

الأسماء المزدوجة هي الأسماء التي تذكر مع غيرها فيصبح في المعنى قدر زائد على مفرديهما؛ لأنه يكون قد تحصل صفة كمال من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما، نحو: "الغني الحميد،" "العفو القدير،" "الحميد المجيد،" فإن الغنى من صفات الكمال، والحمد كذلك، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناء في غناه، وثناء في حمده، وثناء من اجتماعهما، وهكذا عامة الأسماء المزدوجة التي وردت في القرآن الكريم من اجتماع اسمين مع بعضهما.[2]

المبحث الرابع: دلالة الأسماء الإلهية على الذات والصفات

إنَّ أسماء الله تعالى تدل على ذاته وصفاته بالمطابقة[3]، والتضمن[4]، والالتزام[5]، فالاسم يدلُّ على الذات والصفة المشتقة من الاسم بدلالة المطابقة، ويدلُّ على ذات الله تعالى وحدها، وعلى الصفة المشتقة منه بالتضمن، ويدلُّ على صفات أخرى –غير الوصف الذي اشتق من الاسم– بدلالة الالتزام،[6] ودلالة المطابقة هي دلالة لفظية، وأما دلالة التضمن والالتزام فهي دلالة معنوية عقلية، فهي خاصة بالعقل والفكر الصحيح؛ لأن اللفظ بمجرده لا يدل عليها، وإنما تُعرف بعد نظر العبد وتأمله في المعاني اللازمة لذلك اللفظ الذي لا يتم معناها بدونه، وما يشترط له من الشروط.[7]

إنَّ مذهب أهل السنة والجماعة أنَّ أسماء الله تعالى ليست منفكة عن الله عز وجل، بل هي ملازمة لذاته سبحانه وتعالى،[8] ولكن لهذه الأسماء دلالات متعددة، فمثلاً: اسمه تعالى الرحمن يدلُّ على ذات الله تعالى وعلى صفة الرحمة بالمطابقة، ويدلُّ على الذات وحدها بالتضمن، وعلى صفة الرحمة وحدها بالتضمن، ويدلُّ على الحياة والعلم والقدرة التزاماً، فإذا أثبتنا أنَّ الرحمة صفة لله عز وجل وأثبتنا أنه الرحمن ذاتاً فلابد أن نثبت له الحياة ذاتاً والتزاماً؛ لأنَّه لا يتسمى بالرحيم ولا يتصف بالرحمة إلا من هو حي، وهكذا في صفتي العلم والقدرة،[9] وكذلك اسم "الخالق" يدلُّ على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها بالتضمن، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ولهذا لما ذكر الله تعالى خلق السماوات والأرض قال: **﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ**

---

(1) انظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية(183/1).

(2) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(161/1)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية(123/1).

(3) دلالة المطابقة: وهي الدلالة على الشيء بالنسبة إلى تمام مسماه، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة المطابقة هي دلالة وضعية، فالألفاظ توضع لتدل على معان بعينها، انظر: الرازي، المحصول(219/1)، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه(269/2).

(4) دلالة التضمن: وهي الدلالة على الشيء بالنسبة إلى ما يكون داخلاً في المسمى، كدلالة الإنسان على الحيوان وحده، أو الناطق وحده، وكدلالة النوع على الجنس، ودلالة التضمن هي دلالة عقلية، انظر: الرازي، المحصول(219/1)، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه (269/2).

(5) دلالة الالتزام: وهي الدلالة على الشيء بالنسبة إلى ما يكون خارجاً عن مسماه، كدلالة الإنسان على الكاتب أو الضاحك، وهي دلالة عقلية، انظر: الرازي، المحصول(219/1)، البحر المحيط في أصول الفقه (269/2)، وقد تنفك دلالة المطابقة عن التضمن، وذلك بأن يكون مدلول اللفظ بسيطاً لا جزء له، واختُلف في انفكاك دلالة الالتزام عن دلالة المطابقة، فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينفك، لأن كل ماهية لا بد وأن يكون لها لازم أقله أنها ليست غيرها، انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه (278/2).

(6) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى(185/7)، ابن القيم، بدائع الفوائد(162/1)، الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول (119/1)، الحقوي، التوضيح الرشيد في شرح التوحيد (ص: 344)، العثيمين، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى(ص:11).

(7) انظر: ابن سعدي، الحق الواضح المبين (106،107).

(8) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (17/1)، أبو الأشبال، شرح صحيح مسلم(17/80)–بترقيم الشاملة آلياً.

(9) انظر: أبو الأشبال، شرح صحيح مسلم، بتصرف(17/80)–بترقيم الشاملة آلياً.

عِلْماً﴾،[1] وهذا ينطبق على جميع الأسماء الحسنى ودلالتها على الصفات،[2] وهذا مخالف لقول المعتزلة فإنهم يعتقدون أنَّ الأسماء الحسنى تدل على الذات بالمطابقة فقط؛ لأنهم ينفون الصفات، فالأسماء عندهم تنعدم فيها دلالة التضمن والالتزام، مع أن دلالة التضمن والالتزام هي دلالات عقلية، فما أعجب تناقضهم، إذ يدعون تعظيم العقل، وهم أبعد الناس عن صريح المعقول. [3]

ودلالة الأسماء الحسنى من أكثر ما اعتمد عليه السلف في الردّ على المبتدعين في أبواب التوحيد؛ فإنَّه يقع الخلاف في كثير من الأسماء والصفات والأحكام؛ بناء على عدم المعرفة بهذه الدلالات، وأما من تبصر بمعناها فقد انكشف له الحق؛ فإنَّ من علم أنَّ الفعل الاختياري لازم للحياة، وأنَّ السمع والبصر لازم للحياة الكاملة، وأنَّ سائر الكمال من لوازم الحياة الكاملة أثبت أسماء الرب وصفاته وأفعاله، ومن جهل هذه الدلالات فإنَّه ينكر لزوم ذلك، وذلك أنَّ من لم يعرف حقيقة الحياة ولوازمها، لم يثبت لله تعالى سمعاً ولا بصراً، وكذلك في سائر أسماء الله تعالى وصفاته، **فمثلاً:** اسم العلي له لوازم، ومنها: العلو المطلق بكل اعتبار، فله العلو المطلق من جميع الوجوه: علو القدر، وعلو القهر، وعلو الذات، فمن جحد علو الذات فقد جحد لوازم اسمه العلي، وكذلك اسم الظاهر من لوازمه: أن لا يكون فوقه شيء، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**»،[4] فهو سبحانه فوق كل شيء، فمن جحد فوقيته سبحانه فقد جحد لوازم اسمه الظاهر، ولا يصحُّ أن يكون الظاهر هو من له فوقية القدر فقط، كما يقال: الذهب فوق الفضة؛ لأن هذه الفوقية تتعلق بالظهور، ولا يصحُّ أن يكون ظهور القهر والغلبة فقط، وإن كان سبحانه ظاهراً بالقهر والغلبة، لمقابلة الاسم "بالباطن" وهو الذي ليس دونه شيء وكذلك اسم "الحكيم" من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله، ووضعه الأشياء في موضعها،، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه، وكذلك سائر أسمائه الحسنى.[5]

المبحث الخامس: أقسام الأسماء الإلهية باعتبار طريق ثبوتها

إنَّ تعيين عدد الأسماء الحسنى لم يرد بحديث مخرج في الصحيحين، وإنما خرجه الترمذي وغيره، بروايات غير متفق على صحتها، وفيها اختلاف في إثبات الأسماء،[6] وقد اعتنى بعض أهل العلم بتخريج أسماء الله الحسنى، واختلفوا في طريقتهم، فهناك من أثبت ما كان في كتاب الله تعالى مفرداً غير مضاف، ولا مشتق من غيره، كقادر، وقدير، فلم تبلغ العدد الوارد في الحديث، واعتنى آخرون بذلك فحذفوا التكرار، ولم يحذفوا الإضافات، فوجدوها على ما قالوا تسعة وتسعين في القرآن الكريم كما ذُكر في الحديث، وهناك من جمعها مضافة وغير مضافة، ومشتقة وغير مشتقة، وجمعوا ما ورد في رواية الترمذي وما ورد في غيرها من اختلافات، وما أجمع عليه أهل العلم على إطلاقه فبلغها أضعاف هذا العدد المذكور في الحديث،[7] **وعلى هذا فالأسماء الإلهية التي أثبتها العلماء على قسمين:**

---

(1) انظر: الحقوي، التوضيح الرشيد في شرح التوحيد (ص: 344)، العثيمين، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى(ص:11).

(2) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (1/ 54)، الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول (119/1).

(3) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل(82/1)، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل(19/8)، أبو الأشبال، شرح صحيح مسلم(17/80)-بترقيم الشاملة آلياً.

(4) [مسلم، صحيح مسلم، كِتَاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَاب مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذِ الْمَضْجَعِ، ح4894] .

(5) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين(55/1).

(6) وقد قام الإمام ابن حجر بتخريج أحاديث الأسماء الحسنى في كتابه: "تخريج أحاديث الأسماء الحسنى" والذي ثبت منها هو ما كان بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وورد فيه زيادة صحيحة: «إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ»، فقد "اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث، ولم يخرجاه بسياق الأسماء، والعلة عندهما فيه تفرد الوليد بن مسلم،" ابن حجر، تخريج أحاديث الأسماء الحسنى(ص:17).

(7) انظر: العراقي، طرح التثريب(150/7).

أولاً: الأسماء وردت في النصوص الشرعية:

إنَّ أصحَّ طرق إثبات الأسماء الحسنى هو ورودها نصاً في القرآن الكريم، أو في حديث متفق على صحته، فهذا القسم يثبت بالإجماع، وهذا لا ينطبق على كل الأسماء الحسنى، فقد يرد الاسم في نص غير متفق عليه، فحينها يُختلف في إثباته، وهناك من اقتصر على هذه الطريقة لإثبات الأسماء الحسنى واعتبروا أن ذلك هو الأحوط والأبرأ للذمة، وأن الواجب متابعة النصوص الشرعية لفظاً ومعنى، فما ورد بصيغة الاسم يتم إثباته اسماً بلفظه، وأمَّا ورد مضافاً أو بصيغة الفعل فيطلق على الله تعالى بالصيغة التي ورد بها،[1] **والأسماء التي وردت في النصوص الشرعية هي على قسمين:**

1- أسماء متفق عليها: وهي الأسماء التي ثبتت في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، ووردت بلفظ الاسم، فلم تكن مضافة، ولم تثبت بطريق الاشتقاق، ومثالها: لفظ الجلالة "الله" فقد ورد هذا الاسم في القرآن (2635) مرَّة تقريبًا، ومن هذه الآيات قوله تعالى: **﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [آل عمران:29]، فهو اسم بالإجماع.[2]

2- أسماء مختلف فيها: وهي الأسماء التي اختلف فيها بسبب ضعف الحديث الذي ورد فيه الاسم، مثل: اسم الله تعالى "الجواد" فقد وردعن سعيد بن الْمسيّب مرفوعاً، أنه قال: «**إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفُوا، أُرَاهُ قَالَ، أَفْنِيَتَكُمْ وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ**» وهذا الحديث رواه الترمذي، وعقب عليه بقوله: "حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعَّف،"[3] وتكلم بعض العلماء كذلك بضعف في بعض رواته،[4] ولذلك فقد اختلف العلماء في إثباته فبعضهم عده من الأسماء الحسنى،[5] وبعضهم لم يعده لعدم صحة الدليل عليه.[6]

ثانياً: أسماء ثبتت بالاشتقاق.

إن أهل السنة والجماعة قد اتفقوا أن أسماء الله تعالى توقيفية، إلا أنهم قد اختلفوا في ما جاءت به النصوص منسوباً إلى الله تعالى بصيغة الفعل، وبصورة الاسم المضاف، فبعضهم عدَّها من الأسماء الحسنى، فكان الخلاف هل يجوز اشتقاق الاسم منها أم أن هذا ينافي التوقيف؟، وقد ورد من الأسماء الحسنى ما لم يرد في النصوص، ولكن أخذ بطريق الاشتقاق، فالنصوص لم يرد فيها التعيين لكل الأسماء،[7] وقد عدَّ كثير من العلماء أسماء لم ترد بصيغة الاسم، ولكنها مشتقة من أفعال الله تعالى، أو وردت مضافة، ومن هؤلاء: ابن حجر كما نقله عن جعفر الصادق وأبو زيد اللغوي وسفيان بن عيينة،[8] والزجاج،[9] والخطابي،[10] وابن منده،[11] والبيهقي،[1] وأبو القاسم الأصبهاني،[2] وشيخ الإسلام ابن تيمية،[3] وابن القيم،[4] وابن الوزير،[5]

---

(1) انظر: الشيخ محمد المنجد، ضوابط في الأسماء والصفات، صفحته في الويب (https://almunajjid.com/8540).

(2) انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:140).

(3) الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الأدب، بابُ ما جاء في النَّظَافَة، (409/4)، ح 2799

(4) قال عنه ابن حجر: "خالد ابن إلياس أو إياس ابن صخر ابن أبي الجهم ابن حذيفة أبو الهيثم العدوي المدني إمام المسجد النبوي، متروك الحديث،" تقريب التهذيب(187/1).

(5) انظر: ابن منده، التوحيد(99/2)، الخطابي، شأن الدعاء(111/1)، البيهقي، الأسماء والصفات(169/1)، الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة(490/2).

(6) وممن أسقطه ابن حزم حيث إنه لم يذكره في كتابه المحلى، وكذا أسقطه ابن حجر في كتابه فتح الباري.

(7) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(380/2).

(8) انظر: ابن حجر، فتح الباري(217/11).

(9) انظر: الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى(27/1).

(10) انظر: الخطابي، شأن الدعاء(96/1).

(11) انظر: ابن منده، التوحيد(205/2).

قال ابن العربي في الانتصار لمن قال بالاشتقاق والتشنيع على من لم يقل به: "والذي يعضد ذلك أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عدَّدوا الأسماء ذكروا المشتق والمضاف والمطلق في مساق واحد إجراء على الأصل،"[6] ونقل عنه القرطبي أنه قال: "لتعلموا أن السلف كانوا يشتقون الأفعال من الأسماء، والأسماء من الأفعال فاقتدوا بهم ترشدوا،"[7] والمذهب الصحيح أنه لا يصح الاشتقاق مطلقاً، بل يجب مراعاة ضابط الأسماء الحسنى.

ولذا فقد غلط غلطاً بيناً من اشتق لله تعالى من كل صفة اسماً، فمثلاً: قال تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾** [غافر:20]، ولكن لا يشتق من هذا الفعل اسم القاضي،[8] وهناك من تكلف باشتقاق الأسماء، أو أخطأ في ذكره أسماء لا يصح اطلاقها مثل اسم الدهر،[9] كما يوصف الله عز وجل بصفات الكلام، والإرادة، والاستواء، ومع ذلك لا يشتق له منها أسماء، فلا يسمى بالمتكلم، والمريد، والمستوي. وعلى هذا فالقول الراجح عند أهل السنة والجماعة أنَّه يجوز الاشتقاق في الأسماء ولكن بمراعاة ضابط الأسماء الحسنى.

ومن أمثلة أسماء الله تعالى التي وردت بطريق الاشتقاق اسم "الباقي،" حيث أنه لم يرد نصاً، ولكن أخذ بطريق الاشتقاق من قوله تعالى: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن:27]، وممن عده من الأسماء الحسنى ابن منده،[10] والخطابي،[11] والبيهقي،[12] والأصبهاني.[13]

المبحث السادس: الأسماء الحسنى باعتبار ما تدلُّ عليه من الصفات والأفعال

تنقسم الأسماء الحسنى إلى عدة أقسام باعتبار دلالتها على الذات، أو الصفات، أو الأفعال **ويمكن تقسيمها إلى:**

1- أسماء تدل على صفات معنوية: أسماء الله تتضمن الصفات التي لم يزل ولا يزال الله تعالى متصفاً بها كالعلم والحياة ونحو ذلك،[14] وسميت معنوية لأنَّ الذات التي توصف بها يقوم بها معنى تلك الصفة،[15] ومثال هذه الأسماء العليم، والحي، والقدير، والسميع، فإنَّها تدلُّ على صفات تدلُّ على قيام معانيها بالذات.[16]

2- أسماء تدلُّ على صفاته الفعلية: مثل الخالق والرزاق،[17] والصفات الفعلية هي الصفات المتعلقة بمشيئته سبحانه وتعالى، كالخلق والرزق،[18] وهذه الأسماء تدلُّ كذلك على متعلقات الصفات الفعلية، وهي أفعال الله تعالى.

---

(1). انظر: البيهقي، الأسماء والصفات(22/1).
(2). انظر: الأصبهاني، أبو القاسم، الحجة في بيان المحجة(139/1).
(3). انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(380،381/2).
(4). انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(17/1).
(5). انظر: ابن الوزير، ايثار الحق على الخلق (159،160).
(6). ابن العربي، أحكام القرآن(343/2).
(7). القرطبي، الأسنى في شرح الأسماء الحسنى(ص: 8).
(8). انظر: ابن أبي زيد، معجم المناهي اللفظية(372/1).
(9). انظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (ص:118).
(10). انظر: ابن منده، التوحيد(205/2).
(11) . انظر: الخطابي، شأن الدعاء(96/1)
(12). انظر: البيهقي، الأسماء والصفات(22/1).
(13). انظر: الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة(139/1).
(14). انظر: الأثري، جامع شروح المنظومة الحائية(ص:28).
(15). انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل(226/10).
(16). انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(159/1)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية(123/1).
(17). انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(159/1).
(18). انظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية(79/1).

3- أسماء تدلُّ على التنزيه المحض: إنَّ الأسماء الإلهية لا بدَّ أن تتضمن معنى ثبوتياً، إذ لا كمال في العدم المحض، ومن أمثلة هذه الأسماء القدوس والسلام،[1] فالسلام هو اسم من أسماء الله تعالى، وأمَّا معناه ففيه قولان: **أحدهما:** أنَّه اسم مصدر، والمعنى أنَّه ذو السلام، وهذا على حذف مضاف، ويكون إطلاقه على الله تعالى كإطلاق العدل عليه، **والثاني:** أن المصدر بمعنى الفاعل، فيكون معناه أي السالم، كما سميت ليلة القدر سلاماً، أي سالمة من كل شر، بل هي خير لا شر فيها.[2]

4- أسماء تدلُّ على أوصاف متعددة: هذه الأسماء الإلهية تدلُّ على جملة من الأوصاف، ولا تختصُّ بصفة معينة، ومثالها المجيد، العظيم، الصمد، فإنَّ المجيد هو من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال، فإنَّ لفظه يدلُّ على السعة والكثرة والزيادة، ولذا فعند الدعاء تستخدم هذه الأسماء، فهي أبلغ في الثناء، وهو توسل راجع إلى المتوسل إليه بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها إليه، ومثالها: «**اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان، بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام**»،[3] وكذلك التوسل إلى الله تعالى باسم العظيم والصمد، فالعظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال، والصمد هو السيد الذي كمل في سؤدده، الذي ليس فوقه أحد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد ذكرنا تفسير الصمد واشتماله على جميع صفات الكمال كما رواه العلماء من تفسير ابن أبي طلحة عن ابن عباس وقد ذكره ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهم في قوله: (الصمد) يقول: السيد الذي قد كمل في سؤدده والشريف الذي قد كمل في شرفه والعظيم الذي قد كمل في عظمته والحكيم الذي قد كمل في حكمته والعليم الذي قد كمل في علمه والحليم الذي قد كمل في حلمه وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد وهو سبحانه هذه صفته لا تنبغي إلا له ليس له كفؤ وليس كمثله شيء سبحانه الواحد القهار. وكذلك قد ثبت من حديث الأعمش عن أبي وائل وقد ذكره البخاري في صحيحه ورواه كثير من أهل العلم في كتبهم قال: الصمد السيد الذي انتهى سؤدده".[4] وقال ابن الأنباري: "لا خلاف بين أهل اللغة أن الصمد السيد الذي ليس فوقه أحد، الذي يصمد إليه الناس في حوائجهم وأمورهم"، فهذا باب عظيم من أبواب التوحيد، وهو وصفه تعالى بالاسم المتضمن لصفات متعددة.[5]

المبحث السابع: أقسام الأسماء الحسنى من حيث ورودها

الأسماء الحسنى بهذا الاعتبار **تنقسم إلى:**

1- أسماء لا ترد إلا متبوعة:

وهذا القسم خاص بلفظ الجلالة "الله"، فإنَّه لم يجيء قط تابعاً لغيره، بل يردُ متبوعاً،[6] ولفظ الجلالة له خصوصية زائدة من بين الأسماء الحسنى؛ ولذا لا يردُ تابعاً،، فاسم "الله" دالٌّ على جميع الأسماء الحسنى، والصفات العليا بالدلالات الثلاث؛ فإنَّه دالٌّ على إلهيته المتضمنة لثبوت صفات الإلهية له، مع نفي أضدادها عنه، وصفات الإلهية: هي صفات الكمال، المنزهة عن التشبيه والمثال، وعن العيوب والنقائص، **ولهذا يضيف الله تعالى سائر الأسماء الحسنى** إلى هذا الاسم العظيم، كقوله تعالى: **﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾** [الأعراف: 180]؛ ولذا يقال: الرحمن والرحيم، والقدوس، والسلام، والعزيز، والحكيم من أسماء الله تعالى، ولا يقال: الله من أسماء الرحمن، ولا من أسماء العزيز، ونحو ذلك، فعُلم أنَّ اسمه "الله" مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم الله، واسم "الله" دال على كونه مألوهاً معبوداً، تؤلهه الخلائق محبة وتعظيماً وخضوعاً، وفزعاً إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزم لكمال

انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(159/1). (1)

انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(138/1،139). (2)

(3) أبو داود: سنن أبي داود، باب الدعاء ح:1495، حديث صحيح، انظر: تعليق الأرنؤوط(613/2).

ابن تيمية: مجموع الفتاوى (143/17). (4)

. ابن تيمية: مجموع الفتاوى (216/17) (5)

انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(24/1). (6)

ربوبيته، وإلهيته وربوبيته مستلزم لجميع صفات كماله؛ إذ يستحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولا فعال لما يريد، ولا حكيم في أفعاله، وكذلك فصفات الجلال والجمال أخص باسم الله تعالى،[1] واسم "الله" يدل على صفة الألوهية، والخلق قد اجتمعوا بصفة الربوبية، وافترقوا بصفة الإلهية، فألهه وحده السعداء، وأقروا له طوعاً بأنه الله الذي لا إله إلا هو؛ ولذا فهذه الصفة لها ميزة عن باقي الصفات، فمنها قد افترق الناس، وصاروا فريقين: فريق المشركين وهم في السعير، وفريق الموحدين وهم في الجنَّة، فالدِّين والشرع، والأمر والنهي مظهره، وقيامه من صفة الإلهية.[2]

2- أسماء ترد تابعة ومتبوعة:

الاسم إذا كان علماً فإنه يرد غير تابع في القرآن الكريم، وأما إذا ورد صفة فإنَّه يرد تابعاً،[3] **فمثلاً** "الرحمن اسمه تعالى ووصفه لا تنافي اسميته وصفيته فمن حيث هو صفة جرى تابعا على اسم الله ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع بل ورود الاسم العلم ولما كان هذا الاسم مختصا به تعالى حسن مجيئه مفردا غير تابع كمجيء اسم الله كذلك وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمن كاسم الله تعالى فإنه دال على صفة الألوهية ولم يجيء قط تابعا لغيره بل متبوعا وهذا بخلاف العليم والقدير والسميع والبصير ونحوها ولهذا لا تجيء هذه مفردة بل تابعة فتأمل هذه النكتة البديعة يظهر لك بها أن الرحمن اسم وصفة لا ينافي أحدهما الآخر وجاء استعمال القرآن بالأمرين جميعا"،[4] والرحمن من أبنية المبالغة كغضبان، وإنما دخله معنى المبالغة لأنَّ في آخره ألف ونون كالتثنية؛ فإنَّ التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة، فكأنَّ غضبان وسكران معنى كامل لضعفين،[5] ومع أنَّ الرحمن هو اسم مختص بالله تعالى، كاسم "الله" ولكن لفظ الجلالة له خصوصية زائدة عن كل الأسماء الحسنى كما مرَّ قريباً.

3- أسماء لا ترد إلا تابعة:

هذا هو غالب في الأسماء الحسنى كالعليم والقدير والسميع والبصير ونحوها، فهذه لا تجيء مفردة، وبهذا يتضح أنه عند الجمع بين الرحمن الرحيم فيه معنى بديع، وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه وتعالى، وأما الرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل، فالأول دال أن الرحمة التي هي صفة الله تعالى، والرحيم يدل على أنه يرحم خلقه برحمته، ولذا ورد **﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً﴾** [الأحزاب:34]، ولم يجيء قط رحمن بهم، فُعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته،[6]

المبحث الثامن: أراء العلماء في عدد الأسماء الحسنى التي ثبتت في النصوص الشرعية[7]

لقد اختلف الضابط في تعيين الأسماء الحسنى؛ ولذا اختلفت الآراء فيما يصح إطلاقه منها وما لا يصح، ويمكن حصر مواقف العلماء **في تعداد الأسماء الحسنى على النحو التالي:**

الرأي الأول:

---

(1) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين(56/1).

(2) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين(58/1).

(3) هناك من استبعد أن يرد اسم الرحمن نعتاً، كما في [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]، وحجتهم في ذلك أن الرحمن علم مختص بالله تعالى لا يشاركه فيه غيره، والأعلام لا ينعت بها، ومن أدلتهم أيضاً وروده في القرآن الكريم غير تابع لما قبله كقوله تعالى: [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] و [الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ] وهذا شأن الأسماء المحضة. انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد(23/1)، وهذا غير صحيح لأن الرحمن هو اسم لله تعالى ووصف كذلك كما مرَّ، وحينما يرد غير تابع فإنه يراد به العلمية، وحينما يرد تابعاً فيراد به الوصف.

(4) ابن القيم، بدائع الفوائد(24/1).

(5) انظر: المصدر السابق.

(6) انظر: المصدر السابق.

(7) تمَّ الاستفادة في هذا الجانب من كتاب التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى.

اعتمد أصحاب هذا الرأي –ومنهم ابن حزم الظاهري– على العدد الوارد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والذي ورد من طريق الوليد بن مسلم،[1] عند الترمذي[2] وغيره،[3] وذلك لاعتقادهم بصحة الحديث؛ وهذا إمَّا لكونهم من المتساهلين في التصحيح، أو لم يكن لديهم علم بعدم صحته، فابن حزم الظاهري قال: "وأنَّ له عزَّ وجلَّ تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، وهي أسماؤه الحسنى، من زاد شيئاً من عند نفسه فقد ألحد في أسمائه، وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسنة،..... وقال همام عن أبي هريرة..... عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»، زاد همام في حديثه: «**إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ**»،[4] وقد صحَّ أنَّها تسعة وتسعون اسماً فقط، ولا يحلُّ لأحد أن يجيز أن يكون له اسم زائد لأنه عليه السلام قال: "مائة غير واحد"، فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام: "مائة غير واحد" كذباً، ومن أجاز هذا فهو كافر، وقال تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [الحشر: 23،24]، وقد تقصينا كثيراً منها بالأسانيد الصحاح،"[5] وقد عقَّب ابن حجر على رأي ابن حزم فقال: "فإنَّه اقتصر على ما ورد فيه بصورة الاسم، لا ما يؤخذ من الاشتقاق، كالباقي من قوله: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾، ولا ما ورد مضافاً كالبديع من قوله: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾."[6]

الرد على ابن حزم ومن قال بقوله:

1– إن التسعة والتسعين اسماً لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأشهر ما رُوي هو حديث الترمذي، من طريق الوليد بن مسلم، عن شعيب، عن أبي حمزة، وأهل الحديث يقولون هذه الزيادة مما اجتهد فيه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وهناك حديث ثان أضعف من هذا، رواه ابن ماجه،[7] وإذا لم يقم على تعيينها دليل صحيح فلا يمكن القول بحصرها في هذا العدد، وخاصة أن ما ورد في الكتاب والسنة، أكثر من تسعة وتسعين.[8]

2– لقد ثبتت أسماء في الكتاب والسنة لم يتم ذكرها في حديث الترمذي، مثل: اسم "الرب"، وأكثر الدعاء المشروع إنِّما هو بهذا الاسم، كقول آدم: وقول نوح: ﴿**قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [الأعراف: 23]، ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [هود: 47]، ومثله كثير جداً في القرآن الكريم، وكذلك اسم "المنان،" فقد ورد أنَّ «**رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ كَادَ يَدْعُو اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى،**»[9] فهذا ردٌّ لقول من زعم أنَّ المنان ليس من أسماء الله تعالى، وقد ثبت أيضاً في الصحيح، عن النبِّي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ**

---

(1) هو "الوليد بن مسلم أبو العباس الأموي القرشي مولاهم الدمشقي، أخرج البخاري له في الصلاة والجمعة والحج والبيوع والزكاة وغير موضع عن الحميدي وعلي بن المديني وإبراهيم بن موسى ......قال البخاري: مات سنة خمس وسبعين ومائة قال أبو حاتم هو صالح الحديث،" الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح(1189/3).

(2) [الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب دون اسم، ح3507].

(3) [وأخرجه كذلك الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، كتاب الأدعية، باب الدعاء بأسماء الله تعالى، ح2384].

(4) [مسلم، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقال في الركوع والسجود،ح2677].

(5) ابن حزم، المحلى(50/1،51).

(6) ابن حجر، فتح الباري(217/11).

(7) وقد تتبع ابن حجر هذه الروايات وبيَّن ضعفها في كتابه: "تخريج أحاديث الأسماء الحسنى".

(8) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(380/2).

(9) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر، ح1857]، وقال عنه: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وله شاهد من صحيح مسلم.

الْوِتْرَ»،[1] وليس هذا الاسم في هذه التسعة والتسعين، ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين اسمه "السبوح،" وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: «**سُبُّوحٌ قُدُّوس ربُّ الملائكة والرُّوح**،»[2] وذكر أمثلة ذلك يطول.

3- أنَّه قد وردت أحاديث تردُّ قول القائل إنَّ أسماء الله الحسنى محصورة، ومنها، حديث ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: «**مَا أَصَابَ مُسْلِمًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي فِي يَدِكَ مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ ، عَدْلٌ فِي قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحًا" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَتَعَلَّمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ؟ قَالَ: "بَلَى يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ»**،[3] قال ابن منده: "لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده لم يطلع عليها أحد من خلقه،"[4] وأيضاً قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده: «**اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**،»[5] فأخبر أنه صلى الله عليه وسلم لا يحصى ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه.[6]

4- نقل النووي الإجماع على أنَّ الحديث لا دلالة فيه أنَّ أسماء الله تعالى محصورة، وقال: "ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى، وليس معناه أنَّه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين، وإنّما مقصود الحديث: أنّ هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها، لا الإخبار بحصر الأسماء."[7] وإنَّما هو بمنزلة قولنا: إنَّ لزيد ألف درهم أعدها للصدقة، وهذا لا يدلُّ على أنَّه ليس عنده من الدراهم أكثر من ألف درهم، ولا من الثياب أكثر من مائة ثوب، وإنما دلالته أن الذي أعده زيد من الدراهم للصدقة ألف درهم،[8] ولهذا فالصواب هو ما عليه الجمهور أنَّ الحديث يدلُّ على أنَّ من أحصى التسعة والتسعين من أسماء الله تعالى دخل الجنَّة، وليس مراده أنَّه ليس له إلاَّ تسعة وتسعون اسماً.[9]

5- إنَّ ابن حزم قد احتج بمفهوم العدد[10] حيث عقب على قول النبي صلى الله عليه وسلم مائة إلا واحدا بقوله: "لأنه لو جاز يكون له اسم زائد على العدد المذكور، لزم أن يكون له مائة، فيبطل قوله: (مائة إلا واحد)"،[11] وابن حزم لا يقول بمفهوم فحصره الأسماء الحسنى في هذا العدد مخالف لمنهجه، وكذلك استدلاله ليس بحجة كما ذكر النووي الإجماع على ذلك، فالحصر المذكور المراد به اعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها، فمن ادعى أن الوعد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك أخطأ،

---

(1) [مسلم، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقال في الركوع والسجود،ح2677].

(3) [مسلم: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ح752]، وانظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(381/2،382،383).

(3) [ابن حبان: صحيح ابن حبان، باب الأدعية، ذِكْرُ الْأَمْرِ لِمَنْ أَصَابَهُ حُزْنٌ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ذَهَابَهُ عَنْهُ وَإِبْدَالَهُ إِيَّاهُ فَرَحًا، ح972]، [الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كِتَابُ الدُّعَاءِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّسْبِيحِ وَالذِّكْرِ، وقال عنه، ح1929]، حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ إِنْ سَلِمَ مِنْ إِرْسَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(4) ابن منده: التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد(313/3).

(5) [مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ح222].

(6) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، بتصرف(3/ 332)

(7) النووي، المجموع شرح المهذب(25/18).

(8) انظر: الخطابي، شأن الدعاء(24/1).

(9) درء تعارض العقل والنقل، بتصرف(3/ 332)

(10) مفهوم العدد: هو تخصيص نوع من العدد بحكم، وهو من درجات دليل الخطاب، نحو قوله عليه السلام: "لا تحرم المصة ولا المصتان،" يعني في الرضاع، وهذا يعني تحريم ثلاث رضعات، وقد اختلف في مفهوم العدد وهل هو حجة أم لا؟، انظر: الصرصري، شرح مختصر الروضة(768/2).

(11) ابن حزم، المحلى(50/1،51).

ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد،[1] "فتقيده صلى الله عليه وسلم أسماء الله تعالى بهذا العدد، بمنزلة قوله تعالى: **﴿لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾**، فلما استقلوهم قال تعالى: **﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إلا ذكرى للبشر﴾** [المدثر: 31]، فإذا كانت جنوده سبحانه وتعالى لا يعلمها إلا هو فأن لا يعلم أسماءه إلا هو من باب أولى."[2]

الرأي الثاني:

ذهب إلى هذا الرأي الذين اشتقوا من كل صفة وفعل اسماً، ولم يفرقوا بين باب الأسماء وباب الصفات، بل إنَّهم يدخلون في باب الأسماء ما يتعلق بباب الإخبار أحياناً، ومن هؤلاء ابن العربي المالكي،[3] حيث قال: "من هذا ما جاء على لفظه في كتاب الله وسنة رسوله، ومنها ما أخذ من فعل، ومنها ما جاء مضافاً فذكره مجردا عن الإضافة،"[4] وكذلك فهذا منهج ابن المرتضى اليماني[5]، والشرباصي[6].

الرأي الثالث:

هو ما ذهب إليه جمهور العلماء، وعلى ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها،[7] فهم لم يتوسعوا توسع ابن العربي، ولم يضيقوا كابن حزم، ومنهجهم هو الأخذ بالأسماء التي وردت في النصوص الصحيحة، وكذلك الأخذ بالأسماء المشتقة والمضافة ولكن مع مراعاة ضابط الأسماء الحسنى ومراعاة أنها ليست كباب الصفات، فهم جعلوا شروطاً لصحة الاشتقاق.

الخـــاتـــمـــة

تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصل لها الباحثان:

1- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى مستنده الكتاب والسنة.

2- يجوز الاشتقاق في أسماء الله تعالى بشرط تحقق ضابط الأسماء الحسنى.

3- دلالة الأسماء الإلهية على الذات والصفات بالمطابقة، والتضمن، والالتزام.

4- تنقسم الأسماء الحسنى باعتبار إطلاقها على الله تعالى إلى أسماء مفردة ومقترنة ومزدوجة.

5- بعض الأسماء الحسنى لا ترد إلا متبوعة، وبعضها ترد تابعة ومتبوعة.

6- اختلف العلماء في عدد الأسماء الحسنى وفقاً لاختلافهم في ضابط الأسماء الحسنى.

7- الأسماء الحسنى قد تدل على صفات معنوية أو على صفات فعلية.

---

(1) انظر: ابن حجر، فتح الباري(221/11).

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى(381/6).

(3) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن(340/2،341،342،343).

(4) انظر المصدر السابق (343/2).

(5) انظر أبا عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، إيثار الحق على الخلق (15،158).

(6) انظر أحمد بن عبده الشرباصي، موسوعة له الأسماء الحسنى،(54/1، 154).

(7) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى(380/2).

المصادر والمراجع

1- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني: التدمرية - تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع-، تحقيق: محمد بن عودة السعوي. الرياض: مكتبة العبيكان،1421ه.

2- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. تحقيق: محمد رشاد سالم. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

3- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (1408ه). الفتاوى الكبرى. دار الكتب العلمية.

4- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (1419ه). الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد. السعودية: دار العاصمة.

5- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (1422ه). جامع الرسائل. تحقيق: محمد رشاد سالم. الرياض: دار العطاء.

6-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني. (1411ه). درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

7- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (1425ه). شرح العقيدة الأصفهانية. ط1. تحقيق: محمد بن رياض الأحمد. بيروت: المكتبة العصرية.

8-ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني. (1420ه).النبوات. ط1. تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. السعودية: أضواء السلف.

9- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1416ه). مجموع الفتاوى. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم .المدينة المنورة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

10-ابن أبي العز الحنفي، محمد بن علاء الدين. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق: جماعة من العلماء. بيروت: المكتب الإسلامي.

11- ابن أبي شيبة، عبد الله بن إبراهيم بن عثمان. (1409ه). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد.

12- ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي. (1424ه). أحكام القرآن. ط3. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

13- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (1416ه). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

14- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية.. بدائع الفوائد. بيروت: دار الكتاب العربي.

15- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (1398ه). شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. ط1. بيروت: دار المعرفة.

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني. (1415ه).

16- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. ط3. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

17- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني. (1415ه). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. ط3. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: دار الكتب العلمية.

18- ابن بطة، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري. الإبانة الكبرى. تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري. الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع.
19- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تخريج أحاديث الأسماء الحسنى.
20- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تقريب التهذيب. ط1. تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.
21- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر.
22- ابن خزيمة، محمد بن اسحاق.(1414ه). كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان.السعودية: مكتبة الرشد.
23- ابن عثيمين، محمد بن صالح. (1421ه). القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. ط3. السعودية: الجامعة الإسلامية.
24- ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى. (1423ه). توحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد. ط1. تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
25- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. (1420ه). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.
26- الأزهري، صالح بن عبد السميع. الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. بيروت: المكتبة الثقافية.
27- الأشقر، عمر بن سليمان. (1419ه). العقيدة في الله. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
28- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي. (1415ه). إعراب القرآن. ط1. تحقيق: فائزة بنت عمر المؤيد. الرياض. مكتبة الملك فهد.
29- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي. (1419ه). الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. ط2 تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي. السعودية: دار الراية.
30- الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح. (1415ه). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
31- الأنصاري، أبو يحيي زكريا. (1421ه). إعراب القرآن العظيم. ط1. تحقيق: موسى علي موسى مسعود.
32- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي. (1406ه). التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. ط1. تحقيق: أبو لبابة حسين.
33- البخاري، محمد بن اسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري. (1434ه). ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة. دار الفجر.
34- البغوي، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل في تفسير القرآن المعروف ب"تفسير البغوي". تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث.
35- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (1423ه). شعب الإيمان. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.
36- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1413ه). الأسماء والصفات للبيهقي. ط1 تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. السعودية: مكتبة السوادي.

37- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. (1998م). الجامع الكبير- سنن الترمذي. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

38- التميمي، محمد بن خليفة بن علي. (1419ه). اعتقاد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى. ط1. السعودية: أضواء السلف.

39- الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

40- الحقوي، أبو عبد الله خلدون بن محمود بن نغوي. التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد.

41- الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي. (1410ه). معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. الدمام: دار ابن القيم.

42- الخراساني، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. (1413ه). الأسماء والصفات. ط1. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. السعودية: مكتبة السوادي.

43- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي. (1404ه). شأن الدعاء. ط1. تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق. دار الثقافة العربية.

44- الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد. (1418ه). نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد. ط1. تحقيق: رشيد الألمعي. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

45- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش. (1415ه). إعراب القرآن وبيانه. سورية: دار الإرشاد للشئون الجامعية.

46- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1424ه). العرش. ط1. تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

47- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي. (1418ه). المحصول. ط3. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. مؤسسة الرسالة.

48- الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. (1406ه). اشتقاق أسماء الله. تحقيق: عبد الحسين المبارك. ط2. مؤسسة الرسالة.

49- السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي. (1430ه). سنن أبي داود. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي. ط1. دار الرسالة العالمية.

50- السراج، محمد علي. (1403ه). للباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل. ط1. تحقيق: خير الدين شمسي باشا. دمشق: دار الفكر.

51- السفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم. (1402ه). لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية. ط2. دمشق: مؤسسة الخافقين ومكتبتها.

52- السفاسقي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي. (1430ه). المجيد في إعراب القرآن المجيد. ط1. تحقيق: حاتم صالح الضامن. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

53- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد. الملل والنحل. مؤسسة الحلبي.

54- صافي، محمود بن عبد الرحيم. (1418ه). الجدول في إعراب القرآن الكريم. ط4. دمشق: دار الرشيد.

55- الصرصري، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي. (1407ه). شرح مختصر الروضة. ط1. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة.

56- العثيمين، محمد بن صالح. (1426ه). شرح العقيدة السفارينية- الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية. ط1. الرياض: دار الوطن للنشر.
57- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. طرح التثريب في شرح التقريب. المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد. مصر: دار إحياء التراث العربي.
58- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل. (1379ه). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.
59- بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى. (1417ه). معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ. ط3. الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع.
60- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. (1412ه). الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع. ط4. مكتبة السوادي للتوزيع
61- القحطاني، سعيد بن علي بن وهف. شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة. الرياض: طبعة سفير.
62- القرطبي، شمس الدين أبي عبد الله. (1426ه). الأسنى في شرح الأسماء الحسنى. ط1. تحقيق: عرفان حسونة. بيروت: المكتبة العصرية.
63- القشيري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
64- القيرواني، أبو محمد عبد الله بن (أبو زيد) عبد الرحمن النفزي. مقدمة أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة. تحقيق: بكر أبو زيد.
65- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. (1423ه). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. ط8. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. السعودية: دار طيبة.
66- مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف. (1433ه). الموسوعة العقدية.
67- مجموعة من المؤلفين، جامع شروح المنظومة الحائية. تحقيق: أبي عبد الله ريدان الأثري.
68- المنصوري، أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه. شرح صحيح مسلم. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
69- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف(1392ه). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
70- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. مجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي. دار الفكر.
71- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (د.ت). موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان. تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة. (د.م). دار الكتب العلمية.
72- الموقع الرسمي للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، https://sh-albarrak.com/.